

## سورة البقرة

٥- في قوله تعالى: ﴿الْم﴾ [١]<sup>(١)</sup> هذه الآية تتكرر في أوائل ست سور<sup>(٢)</sup>، فهي من المتشابه (أيضاً) لفظاً. وذهب جماعة من المفسرين إلى أن قوله: ﴿وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] هي هذه الحروف الواقعة في أوائل السور، فهي أيضاً من المتشابه لفظاً ومعنى، والموجب لذكره أول «البقرة» من القسم وغيره، وهو بعينه الموجب لذكره في أوائل سائر السور المبدوءة به، وزاد في الأعراف (صاداً)؛ لما جاء بعده: ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ٢]؛ ولهذا قال بعض المفسرين: معنى ﴿الْمَص﴾: \* ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]. وقيل: معناه المصور، وزاد في الرعد راء؛ لقوله بعده: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ﴾ [الرعد: ٢].

٦- قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٦] وفي «يس»: ﴿وَسَوَاءٌ﴾ [١٠] بزيادة واو؛ لأن ما في البقرة جملة هي خبر عن اسم (إن)، وما في «يس» جملة عطفت بالواو على جملة<sup>(٣)</sup>.

٧- قوله: ﴿أَمَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [٨] ليس في القرآن غيره. تكرر العامل مع حرف العطف لا يكون إلا للتأكيد، وهذه حكاية كلام المنافقين، وهم أكدوا كلامهم؛ نفيًا للريبة، وإبعادًا للتهمة، فكانوا في ذلك كما قيل: «يكاد المريب يقول: خذوني»، فنفى الله الإيمان عنهم بأوكد الألفاظ فقال: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [٨]. ويكثر ذلك مع النفي<sup>(٤)</sup>، وقد جاء في القرآن على

(١) راجع الكلام على الحروف المقطعة في أوائل السور، واختلاف المفسرين حولها في مختصر ابن كثير (٢٧/١) وكشاف الزمخشري (٧٦/١).

(٢) فتح الرحمن (ص ١٩) مسألة رقم (١) وقد تكررت في السور الست الآتية: البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة. فهذه ست سور.

(٣) قال الله تعالى في يس: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ (١٠) بذكر واو العطف، وهنا في البقرة قال: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ فلم يذكر حرف العطف. راجع أيضاً الفوائد المثورة (الفتاوى) للإمام النووي (ص ١٧١) مسألة (١٢).

(٤) كذا ورد بالأصل.

موضعين: فى النساء: ﴿وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [٣٨] ، وفى التوبة ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [٢٩].

٨- قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [٢١] ليس فى القرآن غيره؛ لأن العبادة فى الآية: التوحيد<sup>(١)</sup>.

والتوحيد أول ما يلزم العبد من المعارف، فكان هذا أول خطاب خاطب الله به الناس فى القرآن، فخاطبهم بما ألزمهم أولاً، ثم ذكر سائر المعارف، وبنى عليها العبادات فيما بعدها من السور والآيات.

فإن قيل: سورة البقرة ليست من أوائل القرآن نزولاً، فلا يحسن فيها ما ذكرت.

قلت: أول القرآن سورة الفاتحة، ثم البقرة، ثم آل عمران، على هذا الترتيب إلى سورة الناس، وهكذا هو عند الله - تعالى - فى اللوح المحفوظ، وهو على هذا الترتيب كان يعرضه - عليه الصلاة والسلام - على جبريل - عليه السلام - كل سنة، أى: ما كان يجتمع عنده منه<sup>(٢)</sup>.

وعرضه - عليه الصلاة والسلام - فى السنة التى توفى فيها مرتين، وكان آخر الآيات نزولاً: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ فأمره جبريل أن يضعها بين آيتى الربا والدين.

وذهب جماعة من المفسرين إلى أن قوله فى «هود»: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ﴾ [١٣]<sup>(٣)</sup> معناه مثل البقرة إلى هود، وهى العاشرة. ومعلوم أن سورة «هود» مكية، وأن «البقرة»، و«آل عمران»، و«النساء»، و«المائدة»، و«الأنفال» مدنيات نزلن بعدها.

(١) القرطبي (٢٣٨/١) والبيضاوى (١٦/١) والوكشاف (٨٠/١) ومثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] ومثل قوله: ﴿فَأَنَا أَوْلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: ] أى الموحدين. أنظر: تفسير القرطبي (٥٥/١٧) والطبرى (٢٨/٢٧).

(٢) أى ما كان يجتمع عنده ﷺ من القرآن فى سنة.

(٣) وفى البقرة: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ و«من» هنا للتعويض أو للتبيين أو صلة كما ذكر الأخفش. بتصرف من فتح الرحمن (ص٣).

وفسر بعضهم قوله: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤] <sup>(١)</sup> أى: اقرأه على هذا الترتيب من غير تقديم ولا تأخير . جاء النكير على من قرأه معكوساً ، ولو حلف إنسان أن يقرأ القرآن على الترتيب لم يلزمه إلا على هذا الترتيب ، ولو نزل جملة كما اقترحوا عليه بقولهم : ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] لنزل على هذا الترتيب ، وإنما تفرقت سوره وآياته؛ نزولا لحاجة الناس حالة بعد حالة ، ولأن فيه الناسخ والمنسوخ ، ولم يكونا ليجتمعا لأ .

أبلغ الحكم فى تفرقه ما قاله سبحانه ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦] وهذا أصل تنبنى عليه مسائل .

٩- قوله تعالى : ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [٢٣] بزيادة «من» فى هذه السورة، وفى غيرها ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨] <sup>(٢)</sup>؛ لأن «من» : تدل على التبعض، ولما كانت هذه السورة سنام القرآن، وأوله بعد الفاتحة؛ حسن دخول «من» فيها؛ ليعلم أن التحدى واقع على جميع سور القرآن من أوله إلى آخره، وغيرها من السور لو دخل عليها «من» لكان التحدى واقعاً على بعض السور دون بعض . ولم يكن ذلك بالسهل .

والهاء فى قوله: ﴿مِّن مِّثْلِهِ﴾ تعود إلى «ما» وهو القرآن الكريم، ذهب البعض إلى أنه يعود على محمد عليه السلام، أى فأتوا بسورة من إنسان مثله، وقيل: يعود إلى الأنداد <sup>(٣)</sup>، وهو ضعيف؛ لأن الأنداد جماعة، والهاء للفرد، وقيل: مثله: التوراة، والهاء تعود إلى القرآن، والمعنى: فأتوا بسورة من التوراة التى هى مثل القرآن؛ ليعلموا وفاقهما وهو خطاب لليهود .

١٠- قوله: ﴿فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ﴾ [٣٤] ذكر هذه الخلال فى هذه السورة جملة، ثم ذكرها فى سائر السور مفصلاً، فقال فى

(١) راجع معنى الترتيل أيضاً فى تفسير القرطبي (٣٦/١٩) وتفسير الطبري (٢٩) .

(٢) راجع الفتاوى للنووى ص ١٧٣ ، ١٧٤ . مسألة ٩ .

(٣) الأنداد: النظراء والشركاء . يقال: هذا ند فلان ونديده . والأنداد: الأشباه والأمثال . راجع «الدر المنثور

فى التفسير بالمأثور» للسيوطى (٣٥/١) . ثم انظر أيضاً مختصر ابن كثير (٣٨/١) .

الأعراف<sup>(١)</sup>: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [١١]، وفي «الحجر»: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبِي أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [٣١] وفي «سبحان»<sup>(٢)</sup>: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [٦١]، وفي «الكهف»: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [٥٠] وفي «طه»: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبِي﴾ [١١٦]. وفي «ص»: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [٧٤].

١١- قوله: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا﴾ [٣٥] بالواو.

وفي «الأعراف»: ﴿فَكُلَا﴾ [١٩] بالفاء؛ ﴿سَكُنْ﴾<sup>(٣)</sup> فى الآيتين ليس بأمر بالسكون الذى هو ضد الحركة، وإنما الذى فى «البقرة» من السكون الذى معناه الإقامة، وذلك يستدعى زماناً ممتداً، فلم يصلح إلا بالواو؛ لأن المعنى: اجتمع بين الإقامة فيها والأكل من ثمارها. ولو كان (الفاء) مكان (الواو) لوجب تأخير الأكل إلى الفراغ من الإقامة؛ لأن (الفاء) للتعقيب والترتيب. والذى فى «الأعراف» من السكنى التى معناها: اتخاذ الموضع سكناً؛ لأن الله - تعالى - أخرج إبليس من الجنة بقوله: ﴿أَخْرِجْ مِنْهَا مَذْءُومًا﴾ [١٨]<sup>(٤)</sup>، وخاطب آدم فقال: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [١٩] أى اتخذها لأنفسكما سكناً ﴿فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [١٩] فكانت الفاء أولى؛ لأن اتخاذ المسكن لا يستدعى زماناً ممتداً، ولا يمكن الجمع بين الاتخاذ والأكل فيه<sup>(٥)</sup>، بل يقع الأكل عقبه.

وزاد فى البقرة ﴿رَعْدًا﴾؛ لما زاد فى الخبر تعظيماً بقوله: ﴿وَقُلْنَا﴾ بخلاف سورة «الأعراف»؛ فإن فيها ﴿قَالَ﴾، و«الخطيب» ذهب إلى أن ما فى «الأعراف» خطاب لهما قبل الدخول، وما فى البقرة بعد الدخول.

(١) فى الأصول: الفرقان. وهذا خطأ تحريف من النسخ.

(٢) أى سورة الإسراء رقم (١٧) فى ترتيب المصحف.

(٣) أنظر الدر المنثور للسيوطى (٥٢/١) وفتاوى النووى ص ١٧٥ مسألة (٢٢) وفتح الرحمن (ص ٢٥) مسألة (١٨).

(٤) راجع تفسير الطبرى (١٠٣/٨) ومجاز القرآن لأبى عبيد (٢١١/١).

(٥) فتاوى النووى (ص ١٧٥) مسألة (٢٢).

١٢- قوله: ﴿اهْبِطُوا مِنْهَا﴾ [٣٨] كرر الأمر بالهبوط <sup>(١)</sup>؛ لأن الأول من الجنة، والثاني من السماء.

١٣- قوله: ﴿فَمَنْ تَبِعَ﴾ [٣٨]؛ وفي «طه»: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ﴾ [١٢٣] (تبع) و(اتبع) بمعنى <sup>(٢)</sup>، وإنما اختار في طه (اتبع)؛ موافقة لقوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ﴾ [١٠٨].

١٤- قوله: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [٤٨] قدم الشفاعة في هذه الآية وآخر العدل، وقدم العدل في الآية الأخرى <sup>(٣)</sup> من هذه السورة وآخر الشفاعة. وإنما قدم الشفاعة؛ قطعاً لطمع من زعم أن آباءهم تشفع لهم، وأن الأصنام شفعاؤهم عند الله، وأخرها في الآية الأخرى؛ لأن التقدير في الآيتين معاً: لا يقبل منها شفاعة فتنعفها تلك الشفاعة؛ لأن النفع بعد القبول، وقدم العدل في الآية الأخرى؛ ليكون لفظ القبول مقدماً فيها.

١٥- قوله: ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ [٤٩] بغير واو هنا على البدل من ﴿يسومونكم﴾، وفي «الأعراف»: ﴿يَقْتُلُونَ﴾ [١٤١]، وفي «إبراهيم»: ﴿ويذبحون﴾ [٦] بالواو؛ لأن <sup>(٤)</sup> ما في هذه السورة و«الأعراف» من كلام الله تعالى، فلم يعدد المحن عليهم <sup>(٥)</sup>، والذي في إبراهيم من كلام موسى فعدد

(١) قال الشيخ زكريا الأنصاري في كتابه: «كرر الأمر بالهبوط للتوكيد، أو لأن الهبوط الأول من الجنة والثاني من السماء، أو لأن الأول إلى دار الدنيا، يتعادون فيها ولا يخلدون، والثاني إليها للتكليف فيمن اهتدى نجا، ومن ضل هلك» أ. هـ.

(٢) يقول النووي: «يحتمل - والله أعلم - أن «فعل» لا يلزم منه مخالفة الفعل قبله، و«افتعل» يشعر بتجديد الفعل، وبيان قصة آدم هنا بفعله فجاء بمن «اتبع هداي»، وفي طه بعد قوله ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ [١١٥] ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [١٢١] فناسب ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ﴾ أي جدد قصد الاتباع» أ. هـ.

(٣) وهى الآية رقم ثلاث وعشرين ومائة من سورة البقرة: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ والعدل هنا هو الغدية. وراجع معنى العدل، ولماذا قيل للغداء عدل؟ في غريب القرآن ص ٤٨ وقارن هذا بما ذكر الإمام الطبري في التفسير (٣٥/١) قال الشيخ الأنصاري: «قدم الشفاعة هنا في البقرة، وعكسه فيما يأتي؛ للإشارة هنا إلى أن ميله إلى حب نفسه أشد منه إلى حب المال، ثم إلى من هو بعكس ذلك» أ. هـ. يتصرف وزيادة. راجع أيضاً ما قاله النووي في فتاويه (ص ١٧٩).

(٤) نقل الشيخ زكريا كلام الكرماني هذا في فتح الرحمن ص ٢٧ مسألة (٢٤)، وكذلك نقله النووي ص ١٧٧ مسألة (٢٧) مع زيادة وتصرف.

(٥) في المطبوعة: فلم تعدد المحن . . وهو غير مناسب.

المحن عليهم، وكان مأموراً بذلك في قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥].

١٦- قوله: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [٥٧] ها هنا، وفي «الأعراف» [١٦٠]، وقال في «آل عمران»: ﴿وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [١١٧]؛ لأن ما في السورتين إخبار عن قوم ماتوا وانقرضوا، وما في «آل عمران» مثل<sup>(١)</sup>.

١٧- قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا﴾ [٥٨] بالفاء، وفي «الأعراف» [١٦١] بالواو؛ لأن الدخول سريع الانقضاء، فيتبعه الأكل، وفي «الأعراف» ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا﴾ [١٦١] المعنى: أقيموا فيها، وذلك ممتد، فذكر بالواو، أى اجمعوا بين الأكل والسكون، وزاد في «البقرة» ﴿رَغَدًا﴾ (٥٨)؛ لأنه - سبحانه - أسنده إلى ذاته بلفظ التعظيم وهو قوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ [٥٨] خلاف ما في «الأعراف»؛ فإن فيه ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ [١٦١].

وقدم ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [٥٨] على قوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [٥٨] فى هذه السورة، وأخرها فى «الأعراف»؛ لأن السابق فى هذه السورة ﴿ادخلوا﴾؛ فبين كيفية الدخول<sup>(٢)</sup>.

وفى هذه السورة ﴿خَطَايَاكُمْ﴾ [٥٨] بالإجماع، وفى «الأعراف» ﴿خَطَايَاتِكُمْ﴾ [١٦١] مختلف؛ لأن خطايا: صيغة الجمع الكثير، ومغفرتها أليق فى الآية، بإسناد الفعل إلى نفسه سبحانه.

وفى هذه السورة ﴿وَسَنزِيدُ﴾ [٥٨]. وفى الأعراف ﴿سَنزِيدُ﴾ [١٦١] بغير واو، لأن اتصالها فى هذه السورة أشد<sup>(٣)</sup>؛ لاتفاق اللفظين، واختلفا فى الإعراب؛ لأن اللائق (سنزید) محذوف الواو، ليكون استثناءً للكلام.

وفى هذه السورة ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا﴾ [٥٩]<sup>(٤)</sup>، وفى «الأعراف» [١٦٢]

(١) فتح الرحمن (ص ٢٧) مسألة (٢٥).

(٢) فى البقرة جاء الخطاب من الله - تعالى - بينما فى الأعراف جاء بصيغة الغائب؛ ولذلك عطف بالواو فى البقرة.

(٣) «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس فى القرآن» (ص ٢٨) مسألة (٢٧)، والنوى (ص ١٧٨) مسألة (٢٨).

(٤) راجع تفسير الطبرى (٤١١/١)، والدر المنثور فى التفسير بالمتأثر للسيوطى (٧١/١)، وتبينهم ذلك أنه لما قيل لهم: قولوا حطة. قالوا: حطة.

﴿ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾؛ لأن في الأعراف ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى﴾ [١٥٩]، ولقوله: ﴿مِنْهُمْ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

وفي هذه السورة: ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [٥٩]، وفي «الأعراف» ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾ [١٦٢]؛ لأن لفظ الرسول والرسالة كثر في «الأعراف»، فجاء ذلك؛ وفقاً لما قبله<sup>(١)</sup>، وليس كذلك في سورة البقرة.

١٨- قوله: ﴿فَانفَجَرَتْ﴾ [٦٠]، وفي «الأعراف»: ﴿فَانبَجَتْ﴾ [١٦٠]؛ لأن الانفجار: انصباب الماء بكثرة<sup>(٢)</sup>.

والانبجاس: ظهور الماء، وكان في هذه السورة ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [٦٠] فذكر بلفظ بليغ، وفي «الأعراف»: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [١٦٠] وليس فيه ﴿واشربوا﴾؛ فلم يباليغ فيه.

١٩- قوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [٦١] في هذه السورة، وفي «آل عمران»: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [٢١] وفيها وفي «النساء»: ﴿وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [١٨١، ١٥٥]؛ لأن ما في «البقرة» إشارة إلى الحق الذي أذن الله أن تقتل به النفس وهو قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فكان الأولى [الذكر معرفاً]<sup>(٣)</sup>؛ لأنه من الله تعالى، وما في «آل عمران» و«النساء» نكرة، أي بغير حق في معتقدهم ودينهم، فكان هذا بالتنكير أولى<sup>(٤)</sup>.

وجمع النبيين جمع السلامة في «البقرة» لموافقة ما بعده من جمعي السلامة وهو [النبيين والصابئين] وكذلك في «آل عمران»: [إن الذين - وناصرين - ومعرضون] بخلاف الأنبياء في السورتين<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع الأقوال في الفتح (ص ٢٩) مسألة (٣٠) وينحوه عند النووي (ص ١٧٩).

(٢) قال النووي: «إن الانفجار أبلغ في كثرة الماء» أهـ . بتصرف .

(٣) كذا بالأصل . أي ذكر (الحق) معرفاً، والله أعلم .

(٤) قال الشيخ زكريا الأنصاري: «فإن قلت لم مكن الكافرين من قتل الأنبياء؟ قلت: كرامة لهم، وزيادة في منازلهم، كمن يقتل في الجهاد من المؤمنين» أهـ . بتصرف، وكذا ورد هذا المعنى في فتح الرحمن (ص ٢٩) مسألة (٣١).

(٥) الفتح (ص ٢٩ ، ٣٠) مسألة (٣٤)، والنووي (ص ١٨٠) مسألة (٣٢).

٢٠- قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ﴾ [٦٢] (١)، وقال في «الحج»: ﴿وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى﴾ [١٧] ، وقال في المائة: ﴿وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ [٦٩] ؛ لأن النصارى مقدمون على الصابئين في الرتبة (٢)؛ لأنهم أهل الكتاب، فقدمهم في «البقرة»، والصابئون مقدمون على النصارى في الزمان؛ لأنهم كانوا قبلهم، فقدمهم في «الحج»، وراعى في «المائدة» المعنيين، وقدمهم في اللفظ، وأخرهم في التقدير؛ لأن تقديره: والصابئون كذلك.

قال الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله      فإني وقيَّارٌ بها لغريب

أراد: إني لغريب وقيار كذلك، فتأمل فيها وفي أمثالها يظهر لك إعجاز القرآن.

٢١- قوله: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [٨٠] وفي «آل عمران»: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [٢٤]؛ لأن الأصل في الجمع إذا كان واحده مذكراً أن يقتصر في الوصف على التأنيث، نحو قوله: ﴿سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ \* وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ \* وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ \* وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣ - ١٦] وقد يأتي سرر مرفوعات على تقدير ثلاث سرر مرفوعة، وتسع سرر مرفوعات، إلا أنه ليس بالأصل، فجاء في «البقرة» على الأصل، وفي «آل عمران» على الفرع (٣)، وقوله: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [٢٠٣] أى فى ساعات أيام معدودات، وكذلك ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٨].

٢٢- قوله ﴿فَتَمَنَّا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٩٤] ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ﴾ [٩٥]،

(١) قال قتادة : الصابئون هم قوم يعبدون الملائكة، ويصلون إلى القبلة، ويقرءون الزبور. راجع تفسير الطبرى (١٤٧/١)، والدر المنثور للسيوطى (٧٥/١) وفيه: «إلى غير القبلة». وفي (أبو الأنبياء إبراهيم الخليل) للعقاد رحمه الله: أن الصابئة ديانة مفتوحة تأخذ من كافة العقائد ما تشاء.

(٢) فتح الرحمن بكشف ما يتلصق فى القرآن (ص ٣٠) مسألة (٣٥)، والنوى (ص ١٨٠) مسألة (٣٣).

انظر أيضاً تفسير الطبرى (١٤٧/١)، والدر المنثور للسيوطى (٧٥/١).

(٣) فتح الرحمن (ص ٣٢) من المسألة (٣٩)، والنوى (ص ١٨٢) مسألة (٣٨).

وفى الجمعة: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ﴾<sup>(١)</sup> [٧]؛ لأن دعواهم فى هذه السورة بالغة قاطعة، وهى كون الجنة لهم بصفة الخلوص، فبالغ فى الرد عليهم بلن، وهو أبلغ ألفاظ النفى، ودعواهم فى الجمعة قاصرة مترددة<sup>(٢)</sup>، وهى زعمهم أنهم أولياء الله، فاقصر على (لا).

٢٣- قوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٠]، وفى غيرها (لا يعقلون - لا يعلمون)؛ لأنهم بين ناقض عهد، وجاحد حق، إلا القليل<sup>(٣)</sup>، منهم عبد الله ابن سلام وأصحابه، ولم يأت هذان المعنيان معاً فى غير هذه السورة.

٢٤- قوله: ﴿وَلَمَّا أَتَبَعْتْ﴾<sup>(٤)</sup> أهواءهم بعد الذى جاءك من العلم<sup>(٥)</sup> [١٢٠]، وفيها أيضاً: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [١٤٥]، فجعل مكان قول «الذى» (ما) وزاد فى أوله (من)؛ لأن العلم فى الآية الأولى علم بالكمال، وليس وراءه علم؛ لأن معناه: بعد الذى جاءك من العلم بالله وصفاته، وبأن الهدى هدى الله، ومعناه: أن دين الله الإسلام، وأن القرآن كلام الله، فكان لفظ (الذى)<sup>(٦)</sup> أليق به من لفظ (ما)؛ لأنه فى التعريف أبلغ، وفى الوصف أقعد؛ لأن (الذى) تعرفه صلته فلا يتنكر قط، وتتقدمه أسماء الإشارة، نحو قوله:

﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾: [المالك: ٢٠]، ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ﴾ [المالك: ٢١] فيكتف (الذى) ببيان<sup>(٧)</sup> هما: الإشارة قبلها، والصلة بعدها، ويلزمه الألف واللام، ويشئى ويجمع، وليس لـ (ما) شئ من ذلك؛ لأنه يتنكر مرة، ويتعرف أخرى، ولا يقع وصفاً لأسماء الإشارة، ولا تدخله الألف واللام، ولا يشئى ولا يجمع. وخص الثانى بـ(ما)، لأن المعنى: من

(١) النووى (ص ١٨٣) مسألة (٣٩)، وفتح الرحمن السابق.

(٢) فى فتح الرحمن (قاصرة مردودة). (ص ٣٢).

(٣) أى القليل الذين منهم . . إلخ.

(٤) وردت بالمطبوعة (وإن اتبعت) وهذا تحريف خطير.

(٥) النووى (ص ١٨٣، ١٨٤) مسألة (٤١)، وفتح الرحمن (ص ٣٤، ٣٥) مسألة (٤٩).

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) فى الأصول (بيانات) وهذا تحريف من الناسخ، لأنه لا يتفق مع السياق.

بعد ما جاءك من العلم بأن قبلة الله هي الكعبة، وذلك قليل من كثير من العلم، وزيدت معه (من) التي لابتداء الغاية، لأن تقديره: من الوقت الذي جاءك فيه العلم بالقبلة، لأن القبلة الأولى نخت بهذه الآية، وليست الأولى مؤقتة بوقت .

وقال في سورة الرعد: ﴿بَعْدَ مَا جَاءَكَ﴾ [٣٧] فغير بلفظ (ما) ولم يزد (من)؛ لأن العلم هنا هو: الحكم العربى .

أى: القرآن، فكان بعضاً من الأول، ولم يزد فيه (من)؛ لأنه غير مؤقت، وقريب من معنى القبلة ما فى «آل عمران»، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [٦١] فهذا جاء بلفظ (ما) وزيدت فيه (من) .

٢٥- قوله ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [١٢٣] . هذه الآية والتي قبلها متكررتان<sup>(١)</sup>؛ وإنما كررت؛ لأن كل واحدة منهما صادفت معصية تقتضى تنبيهاً ووعظاً؛ لأن كل واحدة وقعت فى غير وقت الأخرى، والمعصية الأولى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [٤٤]، والثانية ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مَلَّتَهُمْ﴾ [١٢٠] .

٢٦- قوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [١٢٦]، وفى «إبراهيم» ﴿هَذَا الْبَلَدُ آمِنًا﴾ [٣٥]؛ لأن (هذا) إشارة إلى المذكورة فى قوله ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾ [٣٧] قبل بناء الكعبة، وفى «إبراهيم» إشارة إلى البلد، بعد الكعبة فيكون ﴿بَلَدًا﴾<sup>(٢)</sup> فى هذه السورة المفعول الثانى، وآمناً، نعته (أى صفته) و﴿هَذَا الْبَلَدُ﴾<sup>(٣)</sup> فى إبراهيم المفعول الأول، و(آمناً)<sup>(٣)</sup> المفعول (الثانى)<sup>(٣)</sup> .

وقيل: لأن النكرة إذا تكررت صارت معرفة .

وقيل: تقديره فى «البقرة»: (البلد بلداً آمناً) فحذف اكتفاء بالإشارة، فتكون الآيتان سواء .

(١) أى متكررتان فى الآية رقم ٤٨ من سورة البقرة .

(٢) وانظر النووى (ص ١٨٤) مسألة رقم (٤٢)، وفتح الرحمن (ص ٣٥، ٣٦) مسألة (٥٢) .

(٣) ما بين الأقواس ساقط من الأصل، راجع المطبوعة .

٢٧- قوله: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْنَا﴾ [١٣٦] فى هذه السورة، وفى «آل عمران» ﴿عَلَيْنَا﴾ [٨٤]؛ لأن (إلى) لانتهاى إلى الشىء من أى جهة كانت، والكتب متجهة إلى الأنبياء، وإلى أمهم جميعاً .

والخطاب فى هذه السورة إلى الأمة؛ لقوله تعالى: ﴿قُولُوا﴾ [١٣٦] فلم يصح إلا (إلى)، و (على) مختص بجانب الفوقية<sup>(١)</sup>، وهو مختص بالأنبياء؛ لأن الكتب منزلة عليهم، لا شركة للأمة فيها<sup>(٢)</sup>.

وفى «آل عمران» ﴿قُل﴾ [٨٤] وهو مختص بالنبي ﷺ دون أمته، فكان الذى يليق به (على).

وزاد فى هذه السورة: ﴿وما أوتى﴾ وحذف من «آل عمران»؛ لأن فى «آل عمران» قد تقدم ذكر الأنبياء، حيث قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [٨١].

٢٨- قوله: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [١٤٩] هذه الآية مكررة ثلاث مرات<sup>(٣)</sup>. قيل: إن الأولى نسخ للقبلة، والثانية لللب. وهو قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [١٤٩] والثالثة: للعلة، وهو قوله: ﴿لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [١٥٠] وقيل: الأولى فى مجد المدينة، والثانية: خارج المجد، والثالثة: خارج البلد<sup>(٤)</sup>.

وقيل: فى الآيات خروجان: خروج إلى مكان ترى فيه القبلة، وخروج إلى مكان لا ترى، أى الحالتان فيه سواء.

قلت: إنما كرر؛ لأن المراد بذلك: الحال والمكان والزمان.

(١) فى الأصل الفوت، وهذا تحريف من الناسخ.

(٢) فتح الرحمن (ص ٣٦، ٣٧) مسألة (٥٥)، والنورى (ص ١٨٥) مسألة (٤٥).

(٣) كررت مرتين بنصها، وثالثة تضمنت معناها - وهى أولاهن فى الكتاب العزيز: ﴿قُولُوا وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ الآية [رقم ١٤٤]. ثم جاءت متصلة بقوله - تعالى :

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [رقم ١٥٠] وبنى - رحمه الله تعالى - شرحه على الأخيرة فى بيانه العلة.

(٤) راجع قول الشيخ زكريا الأنصارى (ص ٣٩ ، ٤٠) مسألة (٤٥).

وقلت: في الآية الأولى ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ ليس فيها ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾ فجمع في الآية الثالثة بين قوله ﴿حَيْثُ خَرَجْتَ - وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾ ليعلم أن النبي (١) والمؤمنين في ذلك سواء.

٢٩- قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا﴾ [١٦٠] ليس في هذه ﴿مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ﴾، وفي غيرها ﴿مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ [آل عمران: ٨٩]؛ لأن قبله هنا: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا بَيَّنَّاهُ﴾ [١٥٩]، فلو أعاد التباس (٢).

٣٠- قوله: ﴿لَايَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [١٦٤] خص العقل بالذكر؛ لأن به يتوصل إلى معرفة الآيات، ومثله في [الرعد: ٤] و[النحل: ١٢] و[النور: ٦١] و[الروم: ٢٤].

٣١- قوله: ﴿مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [١٧٠] في هذه، وفي [المائدة: ١٠٤] (٣)، و[لقمان: ٢١]: ﴿مَا وَجَدْنَا﴾؛ لأن ﴿أَلْفَيْتُ﴾ يتعدى إلى مفعولين، تقول: أَلْفَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَأَلْفَيْتُ عَمْرًا عَلَى كَذَا، و(وجدت) يتعدى - مرة - إلى مفعول واحد، تقول: وجدت الضالة، و - مرة - إلى مفعولين، تقول: وجدت زيدًا جالسًا، فهو مشترك، فكان الموضع الأول باللفظ الأخص أولى؛ لأن غيره إذا وقع موقعه في الثاني والثالث علم أنه بمعناه.

٣٢- قوله: ﴿أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾ [١٧٠] وفي «المائدة»: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [١٠٤]؛ لأن العلم أبلغ درجة من العقل؛ ولهذا جاز وصف الله به، ولم يجز وصفه بالعقل، فكانت دعواهم في المائدة أبلغ؛ لقولهم: ﴿حَبَابًا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [١٠٤] فادعوا النهاية بلفظ ﴿حَبَابًا﴾، فنفي ذلك بالعلم، وهو النهاية، وقال في «البقرة»: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾

(١) في المطبوعة وبعض النسخ (لنبي) وهذا تحريف من الناسخ والطابع.

(٢) قال محقق المطبوعة: «وجه الالتباس هو عدم وضوح متعلق قوله: من بعد ذلك. هل هو متعلق بقوله: ﴿يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا﴾ [١٥٩] أو متعلق بقوله: ﴿تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا﴾ [١٦٠] والمراد هنا الكتم بعد البيان والمراد من الآيات التي ذكر فيها ﴿مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ التوبة بعد الكتم.

(٣) في المطبوعة: المائدة (٧٠٤) وهذا خطأ طبعاً من الطابعين.

[١٧٠]. ولم تكن النهاية، فنفى بما هو دون العلم؛ لتكون كل دعوى منفية بما يلائمها، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

٣٣- قوله: ﴿وَمَا أَهْلٌ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ [١٧٣] قدم (به) في هذه السورة، وأخرها في [المائدة: ٣] و[الأنعام: ١٤٥]، و[النحل: ١١٥]؛ لأن تقديم الباء (هو) الأصل؛ فإنها تجرى مجرى الهمزة والتشديد في التعدى، فكانت كحرف من الفعل، فكان الموضع الأول أولى بما هو الأصل؛ ليعلم ما يقتضيه اللفظ، ثم قدم فيما سواها ما هو (المتنكر)<sup>(٢)</sup> وهو الذبح لغير الله، وتقديم ما هو الغرض أولى، ولهذا جاز تقديم المفعول على الفاعل، والحال على ذى الحال، والظروف على العامل فيه، إذا كان ذلك أكثر للغرض فى الإخبار.

٣٤- قوله فى هذه السورة: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [١٧٣]، وفى السور الثلاث بحذفها؛ لأنه لما قال فى الموضع الأول: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ صريحاً كان فى نفي الإثم فى غيره تضميناً؛ لأن قوله: (غفور رحيم) يدل على أنه لا إثم عليه<sup>(٣)</sup>.

٣٥- قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [١٧٣] فى هذه السورة، خلاف سورة «الأنعام»؛ فإن فيها: ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [١٤٥]؛ لأن لفظ الرب تكرر فى «الأنعام» مرات؛ ولأن فى «الأنعام» قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ﴾ [١٤١] الآية. وفيها ذكر الحبوب والثمار، وأتبعها بذكر الحيوان، من الضأن، والمعز، والإبل، وبها تربية الأجسام، فكان ذكر الرب فيها أليق.

٣٦- قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا

(١) يقول صاحب درة التنزيل: «لا يجوز وصف الله بالعقل لأن (يعقل) معناه: يحصر الشيء بإدراكه عما لا يدركه، ويقيده تميزه له عن غيره مما لا يدركه. أو معناه حبس النفس عما تدعو إليه الشهوات. وليس فى الوجود شيء لا يدركه الله، وليس له شهوة فيحبس عنها» أهـ. نقلاً عن حاشية المطبوعة (ص ٣٧).

(٢) المتنكر... فى الأصل وهو تحريف من النساخ. راجع فتح الرحمن ص ٤٢ مسألة (٧٥)، والنوى (ص ١٨٨) مسألة (٤٩).

(٣) النوى (ص ١٨٨، ١٨٩) مسألة (٥٠)، والفتح (ص ٤٢) مسألة (٧٦).

(٤) فى المطبوعة (من) وهذا تحريف خطير من الطابع.

أَوْلَيْكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ [الآية في السورة على هذا النسق .

وفي «آل عمران»: ﴿أَوْلَيْكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾؛ لأن المنكر في هذه السورة أكثر فالتواعد [الذي لحقه الوعيد]<sup>(١)</sup> فيها أكثر، وإن شئت قلت: زاد في «آل عمران»: «ولا ينظر إليهم في مقابلة»: ﴿مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾<sup>(٢)</sup>.

٣٧- قوله في آية الوصية: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾﴾ خص السمع بالذكر؛ لما في الآية من قوله: ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾؛ ليكون مطابقاً - وقال في الآية الأخرى بعدها: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٨٢﴾﴾؛ لقوله قبله: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾؛ فهو مطابق معنى له<sup>(٣)</sup>.

٣٨- قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴿١٨٤﴾﴾<sup>(٤)</sup> قيد بقوله (منكم)، وكذلك: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴿١٩٦﴾﴾، ولم يقيد في قوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴿١٨٥﴾﴾، اكتفاء بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴿١٨٥﴾﴾؛ لاتصاله به.

٣٩- قوله: ﴿تَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴿١٨٧﴾﴾<sup>(٥)</sup> وقال بعده: ﴿تَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴿٢٢٩﴾﴾؛ لأن الحد الأول نهى، وهو قوله: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴿١٨٧﴾﴾.

وما كان من الحدود (نهياً) أمر بترك المقاربة، والحد الثاني أمر، وهو بيان عدد الطلاق، بخلاف ما كان عليه العرب من المراجعة بعد الطلاق من غير عدد، وما كان (أمرًا) أمر بترك المجاوزة وهو الاعتداء<sup>(٦)</sup>.

(١) ما بين القوسين زيادة من عندنا للإيضاح. والله أعلم.

(٢) راجع أيضاً النووى (ص ١٨٩) مسألة (٥١)، وفتح الرحمن السابق.

(٣) الفتح (ص ٤٣) مسألة (٨٠).

(٤) الفتح (ص ٤٣) مسألة (٨٢).

(٥) النووى (ص ١٩٠) مسألة (٥٢)، وفتح الرحمن (ص ٤٤) مسألة (٨٥).

(٦) ذكر في درة التنزيل: «أن الحدود ضربان: حد هو منع ارتكاب المحظور، وحد فاصل بين الحلال

والحرام». (ص ٢٦) بتصرف.

٤٠- قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ [١٨٩] جميع ما جاء في القرآن من السؤال وقع - عقبه - الجواب بغير الفاء إلا في قوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي﴾ [طه: ١٠٥] فإنه أجيب بالفاء؛ لأن الأجوبة في الجمع كانت بعد السؤال، وفي «طه» قبل وقوع السؤال، فكأنه قيل: إن سئلت عن الجبال فقل: ﴿يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾<sup>(١)</sup>.

٤١- قوله: ﴿وَيَكُونُ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [١٩٣] في هذه السورة، وفي «الأنفال»: ﴿وَيَكُونُ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [٣٩]؛ لأن القتال في هذه السورة مع أهل مكة، و(القتال) في الأنفال مع جميع الكفار<sup>(٢)</sup>؛ فقيده بقوله: (كله).

٤٢- قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [٢١٤]، وقال في «آل عمران»: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ [١٤٢].

وقال في التوبة: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾ [١٦] الآية.

الخطيب أطنب في هذه الآيات، ومحصول كلامه: أن الأول للنبي والمؤمنين، والثاني للمؤمنين، والثالث للمخاطبين جميعاً<sup>(٣)</sup>.

٤٣- قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ \* في الدنيا والآخرة ﴿٢١٩، ٢٢٠﴾ وفي آخر السورة<sup>(٤)</sup>: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢٦٦]، ومثله في «الأنعام» ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>(٥)</sup> [٥٠]؛ لأنه لما بين في الأول مفعول التفكير وهو قوله ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ حذفه مما بعده، للعلم به. وقيل (في) متعلقة بقوله: ﴿كَذَلِكَ يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢١٩].

(١) فتح الرحمن (ص ٤٥) مسألة (٨٦).

(٢) فتح الرحمن (ص ٤٥) مسألة (٨٧)، والنووي (ص ١٩٠) مسألة (٥٣).

(٣) النووي (ص ١٩١، ١٩٢) مسألة (٥٦)، وفتح الرحمن (ص ٤٦، ٤٧) مسألة (٩٢).

(٤) يريد - والله أعلم - وأخراها، لأن آخر «البقرة» ينتهي بالآية رقم ٢٨٦.

(٥) ما بين القوسين زيادة بياناً للمراد.

٤٤- قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾ [٢٢١] بفتح التاء، والثاني بضمها؛ لأن الأول من نكحت والثاني من أنكحت، وهو<sup>(١)</sup> يتعدى إلى مفعولين: الأول في الآية: (المشركين)، والثاني محذوف، وهو (المؤمنات) أى لا تنكحوا المشركين النساء المؤمنات حتى يؤمنوا<sup>(٢)</sup>.

٤٥- قوله: ﴿وَلَا تَمْسُكُوهُنَّ﴾ [٢٣١] أجمعوا على تخفيفه إلا شاذاً، وما فى غير هذه السورة قرىء بالوجهين؛ لأن قبله<sup>(٣)</sup> ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [٢٣١]، وقبل ذلك: ﴿فَأَمْسَاكُ﴾ [٢٢٩] فاقتضى ذلك التخفيف<sup>(٤)</sup>.

٤٦- قوله: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ﴾ [٢٣٢]، وفى «الطلاق»: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ﴾ [٢]، الكاف فى (ذلك) لمجرد الخطاب، لا محل له من الإعراب، فجاز الاختصار على التوحيد، وجاز إجراؤه على عدد المخاطبين، ومثله: ﴿عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [٥٢].

وقيل: حيث جاء بواحد، فالخطاب للنبي ﷺ وخص بالتوحيد فى هذه السورة؛ لقوله: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ﴾، وجمع فى «الطلاق»، لما لم يكن بعده ﴿مِنْكُمْ﴾.

٤٧- قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢٣٤]، وقال فى الآية الأخرى ﴿مَنْ مَعْرُوفٍ﴾ [٢٤٠]؛ لأن تقدير الأول فيما فعلنا بأمر الله وهو المعروف. و(فعل) فى ﴿مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا﴾ فعلاً من أفعالهن معروفاً، أى: جاز فعله شرعاً<sup>(٥)</sup>.

قال أبو مسلم - حاكياً عن الخطيب - : إنما جاء المعروف الأول معرف

(١) أى الثاني (أنكحت) يتعدى إلى مفعولين. تقول من الأول: نكح ولدى بكراً، وتقول من الثاني: أنكحت ولدى بكراً، فالأول بمعنى: تزوج، والثاني بمعنى: زوجت.

(٢) فتح الرحمن ص ٤٧ مسألة (٩٥).

(٣) أى قبله فى هذه الآية ﴿وَلَا تَمْسُكُوهُنَّ﴾ وهى الآية رقم [٢٣١].

(٤) فتح الرحمن (ص ٤٧، ٤٨) مسألة (٩٦).

(٥) راجع قول النووي (ص ١٩٢) مسألة (٥٧)، والفتح (ص ٤٩) مسألة (١٠٠).

اللفظ؛ لأن المعنى: بالوجه المعروف من الشرع لهن، وهو الوجه الذى دل عليه وأبانه.

والثانى: كان وجهاً من الوجوه التى لهن أن يأتينه، فأخرج مخرج النكرة لذلك.

قلت: النكرة إذا تكررت صارت معرفة، فإن قيل: كيف يصح ما قلت، والأول معرفة والثانى نكرة؟، وما ذهب إليه يقتضى ضد هذا، بدليل قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا \* فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥]، [١٦]؛ فالجواب:

أن هذه الآية بإجماع من المفسرين مقدمة على تلك الآية فى النزول، وإن وقعت متأخرة فى التلاوة. ولهذا نظير فى القرآن الكريم فى موضع آخر، أو موضعين وقد سبق بيانه<sup>(١)</sup>، وأجمعوا أيضاً على أن هذه الآية منسوخة بتلك الآية، والمنسوخ سابق على الناسخ ضرورة، فصح ما ذكرت أن قوله: ﴿بالمعروف﴾، هو ما ذكر فى قوله: ﴿من معروف﴾. فتأمل فيه؛ فإن هذا دليل على إعجاز القرآن.

٤٨- قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمَا﴾ [٢٥٣] (٢) كرر هنا تأكيداً، وقيل: ليس بتكرار؛ لأن الأول للجماعة والثانى للمؤمنين.

وقيل: كرر، تكديباً لمن زعم أن ذلك لم يكن بمشيئة الله تعالى.

٤٩- قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [٢٧١] فى هذه السورة بزيادة (من) موافقة لما بعدها؛ لأن بعدها آيتين، فيهما ثلاث جمل، فيها (من) على التوالى، وهى قوله: ﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ ثلاث مرات (٣).

(١) راجع الفقرة رقم (٢٦) من سورة «البقرة».

(٢) انظر البوى (ص ١٩٣) مسألة (٥٩)، وفتح الرحمن (ص ٥٠) مسألة (١٠٣). هذا، ونلاحظ أن قوله تعالى:

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمَا﴾ سبقها فى الآية قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمَا﴾.

(٣) وذلك فى قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلأنفسكم وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا من خير يوف

إلحكم وأنتم لا تعلمون﴾ [٢٧٢] والثالثة فى قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [٢٧٣].

راجع أيضاً فتح الرحمن (ص ٥٢) مسألة (١١٢).

٥٠- قوله: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [٢٨٤] (يغفر) مقدم في هذه السورة وغيرها، إلا في «المائدة»؛ فإن فيها ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ﴾ [٤٠]؛ لأنها نزلت بعدها في حق السارق والسارقة<sup>(١)</sup>، وعذابهما يقع في الدنيا، فقدم لفظ العذاب، وفي غيرها (قدم لفظ)<sup>(٢)</sup> المغفرة رحمة منه تعالى، وترغيباً للعباد في المسارعة إلى مرضاته والمغفرة.

جعلنا الله منهم بمنه وكرمه<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع فتح الرحمن (ص ٥٦) مسألة (١٢٤)، وفتاوى النوى ص ١٩٦ مسألة (٦٦).

(٢) ساقطة من الأصل، ومسبوقة من المطبوعة.

(٣) ساقطة من بعض النسخ.